

البعد المالي في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية

The Financial Dimension in Political Parties Electoral Programs

المهدي ساهمي El Mehdi Sahimi

طالب باحث بسلك الدكتوراه، مختبر الأبحاث في القانون العام والدراسات القانونية والسياسية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالجديدة

—جامعة شعيب الدكالي—

الملخص: يعالج هذا المقال إشكالية البعد المالي في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية المغربية، حيث يبرز كيف تعكس هذه البرامج تصورات الأحزاب لدور الدولة في إدارة الموارد وتوزيعها، لكنها تظل في الغالب مجرد إعلانات انتخابية تفتقر إلى الدقة والواقعية. فرغم اختلاف المرجعيات بين الأحزاب ذات التوجه الاجتماعي أو الليبرالي أو المحافظ، فإنها تتقاطع في تقديم وعود مالية عامة لا تستند إلى تقديرات واضحة أو خطط تنفيذية دقيقة. ويؤكد المقال على الحاجة إلى تحديد الثقافة الحزبية في المجال المالي، عبر اعتماد مقاربات مسؤولة تنطلق من الإمكانيات الحقيقية للدولة وتراعي مبدئي الكلفة والنتيجة.

الكلمات المفتاحية: البرامج الانتخابية، الأحزاب السياسية، المالية العمومية.

Abstract: This article addresses the issue of the financial dimension in the electoral programs of Moroccan political parties. It highlights how these programs reflect the parties' visions of the state's role in managing resources, yet often remain mere electoral announcements lacking precision and realism. Despite differences in ideological orientation—be it social, liberal, or conservative—these parties tend to converge in presenting broad financial promises that are not based on clear estimates or concrete implementation plans. The article underscores the need to renew the partisan culture in financial matters by adopting responsible approaches rooted in the state's actual capacities and guided by the principles of cost and outcome.

Keywords : Electoral programs, Political parties, Public finance.

تمهيد:

أضحت **المالية العمومية** تحظى باهتمام متزايد داخل النقاشات السياسية، والأكاديمية، والجمعية، لما تشكله من أهمية كأداة لإعادة توزيع الثروة، وتحقيق التوازنات الاجتماعية، والاقتصادية والمالية داخل الدولة. وانطلاقاً من ذلك، تبرز أهمية دراسة التصورات المالية لدى **الأحزاب السياسية** من خلال **البرامج الانتخابية**، باعتبارها مؤشراً دالاً على مواقف الفاعلين السياسيين في مجال المالية العمومية، وتصورهم لوظيفة الدولة بشكل عام (تدخل / حياد).

إن **البرامج الانتخابية** للأحزاب السياسية ليست مجرد وثائق إيديولوجية، بل تؤدي وظائف عملية متعددة خلال الحملات الانتخابية، من بينها¹:

1. **الوظيفية التوضيحية**: من خلال عرض مواقف الأحزاب السياسية تجاه القضايا العامة؛
2. **الوظيفة التنظيمية**: من خلال توحيد الخطاب السياسي داخل الحزب وضبط رسائله؛
3. **الوظيفة الدعائية**: من خلال توزيع البرامج على الناخبين بهدف التأثير في اختياراتهم الانتخابية.

من خلال ما سبق، يتبين لنا أهمية **الموضوع** الذي نحن بصدد دراسته، بالنظر إلى كون البرامج الانتخابية تعد تعبيراً مؤسسياً عن مجموعة من الاختيارات المرتبطة بكيفية تعبئة الموارد وتوزيعها. كما تمثل البرامج الانتخابية كوثائق تعدّها الأحزاب في بداية الحملات الانتخابية تعبيراً عن جوهر تصورها السياسي².

وعلى هذا الأساس، تشكل هذه المساهمة المتواضعة مدخلاً لفهم **التعاقد السياسي المالي**.

أولاً: مجال الدراسة وفترتها الزمنية:

1. **الفترة الزمنية**: تنحصر الدراسة في تحليل البرامج الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات التشريعية التي جرت بتاريخ 8 شتنبر 2021.
2. **البرامج الانتخابية محل الدراسة**: تشمل الدراسة تحليل البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية التالية:

¹ Nikolaus Eder, Marcelo Jenny, and Wolfgang C. Müller, "Manifesto Functions: How Party Candidates View and Use Their Party's Central Policy Document," Electoral Studies 44 (2016): 303–314.

² James Lo, Jonathan B. Slapin, and Oliver-Sven Proksch, Ideological Clarity in Party Competition: A Theory and Measure of Election Manifestos (University of Mannheim and University of Houston, 2013), 1.

- حزب التجمع الوطني للأحرار؛
- حزب الأصالة والمعاصرة؛
- حزب الاستقلال؛
- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية؛
- حزب العدالة والتنمية.

ثانيا: إشكالية الموضوع:

وانطلاقا مما سبق، نتحدد إشكالية هذا الموضوع على النحو التالي:

إلى أي حد تعكس التصورات المالية للأحزاب السياسية المغربية التزامات دقيقة وقابلة للتحقق؟

ثالثا: الأسئلة الفرعية:

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، نوردتها على الشكل التالي:

- 1- ما هي اتجاهات البعد المالي في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية؟
 - 2- ما رهانات السياسات المالية الحزبية في سياق أزمة كوفيد-19؟
 - 3- ما مصداقية المعطيات المقدمة ذات البعد المالي في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية؟
 - 4- كيف وظفت الأحزاب السياسية المعطيات ذات البعد المالي في برامجها الانتخابية؟
- رابعا: المقاربة المنهجية:

ولمعالجة هذه الإشكالية والأسئلة المتفرعة عنها، فقد تمت الاستعانة بمقاربة تحليل المضمون¹ لما تتيحه هذه التقنية من معرفة كيفية تمثل الأحزاب السياسية للموارد المالية، والأولويات الاقتصادية والاجتماعية لها، والكشف عن التباينات أو التطابقات في برامجها الانتخابية. سواء تعلق الأمر بالجهاز المفاهيمي المستعمل أو الوعود المقدمة للناخبين.

خامسا: خطة البحث:

لمعالجة إشكالية الموضوع ومقاربة الأسئلة المتفرعة عنها، سنعمد التصميم التالي:

المحور الأول: اتجاهات البعد المالي في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية

¹ للاستزادة حول تقنية تحليل المضمون، يراجع:

- أبراش إبراهيم. المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية. فلسطين: دار الفلاح، 2008، ص: 191-205.

الخوّر الثاني: مدى صدقية التصور المالي في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية

المحور الأول: اتجاهات البعد المالي في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية

سنعالج ضمن هذا المحور ملامح التصور المالي في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية (الفقرة الأولى)، ثم ننتقل إلى دراسة رهانات السياسات المالية الحزبية في سياق الأزمات، لا سيما وأن الانتخابات التشريعية جاءت في سياق أزمة كوفيد-19 (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: ملامح التصور المالي في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية

تعكس البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية المغربية تصورات متباينة للبعد المالي، تتقاطع فيها المرجعيات الإيديولوجية مع ضرورات الممارسة السياسية. ويمكن رصد ثلاث توجهات رئيسية تميز هذا التصور:

1. التوجه الاجتماعي الديمقراطي:

تمثله أحزاب كالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية¹ وحزب الاستقلال²، حيث يبرز البعد المالي كرافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال إعادة توزيع الثروة، دعم الطبقات الهشة، وتوسيع الحماية الاجتماعية. وتبنى هذه الأحزاب مفاهيم مثل "التمويل التضامني"، "الضريبة العادلة"، و"العدالة الجبائية".

2. التوجه الليبرالي المعتدل:

يمثله أساسا حزب التجمع الوطني للأحرار³ والأصالة والمعاصرة⁴، حيث ينظر إلى المالية العمومية من زاوية النجاعة والتحفيز، لا سيما عبر ترشيد النفقات، تحفيز الاستثمار، وتوسيع الوعاء الضريبي دون زيادة العبء الجبائي. ويتقاطع هذا التصور مع مفاهيم مثل "النجاعة المالية"، "تحفيز النمو"، و"الشراكة بين القطاعين العام والخاص".

3. التوجه المحافظ ذو المرجعية الإسلامية:

كما هو حال حزب العدالة والتنمية⁵، الذي يزاوج في تصوره المالي بين البعد الأخلاقي (ترشيد الإنفاق، محاربة الرّيع) ومبادئ العدالة الاجتماعية، مع التركيز على الحكامة الجيدة وإصلاح المنظومة الجبائية.

¹ حمل البرنامج الانتخابي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الشعار التالي: "المغرب أولا: تناوب جديد بأفق اجتماعي ديمقراطي".

² اتخذ حزب الاستقلال: "الإنصاف الآن"، شعارا لبرنامج الانتخابي.

³ "تستاهل أحسن"، هذا هو الشعار الذي اتخذ حزب التجمع الوطني للأحرار شعارا لبرنامج الانتخابي.

⁴ حمل البرنامج الانتخابي لحزب الأصالة والمعاصرة الشعار التالي: "التزامنا من أجل التقدم".

⁵ اتخذ حزب العدالة والتنمية من الشعار التالي: "مصادقية، ديمقراطية، تنمية" شعارا لبرنامج الانتخابي.

تحليل هذه التوجهات إلى صراع ضمني بين مرجعيات:

الديمقراطية الاجتماعية التي تركز على تدخل الدولة في التوزيع، والليبرالية الاقتصادية التي تعلي من شأن السوق والقطاع الخاص.

كما تستند أغلب البرامج إلى مفاهيم مشتركة من قبيل:

ثقافة الحكامة الجبائية، التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في مراقبة المالية، ودور الدولة الراعية في زمن الأزمات.

غير أن هذه التصورات، رغم تمايزاتها، تشترك غالبا في تجنب تقديم أرقام دقيقة أو التزامات محددة زمنيا، ما يضعف من قابليتها للتقييم الواقعي الأمر الذي يدفعنا للقول بأن للأحزاب باختلاف توجهاتها ومرجعيتها نفس النظرة للمشاكل التي يتخبط فيها المغرب وتقترب نفس الحلول إلى حد ما¹.

الفقرة الثانية: رهانات السياسات المالية الحزبية في سياق الأزمات

أبرزت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب خلال العقد الأخير، خاصة في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19، إكراهات متزايدة في مجال تدبير المالية العمومية²، مما جعل السياسات المالية ضمن البرامج الحزبية تتأرجح بين الطموح السياسي والقيود البنوية. ففي هذا السياق، تطرح الأحزاب المغربية مقاربات متفاوتة للجواب على ثلاث رهانات متشابكة:

1. رهان مواجهة الفعالية التقنية:

تواجه الأحزاب تحديا كبيرا في التوفيق بين ضخامة الالتزامات المالية (الحماية الاجتماعية، دعم التعليم، التغطية الصحية...) وبين محدودية الموارد المتاحة. ويتجلى ذلك في غياب الوضوح حول الكلفة الحقيقية للوعود، ومصادر التمويل المقترحة، مما يطرح سؤالا محوريا حول قدرة البرامج على تجسيد اختيارات مالية قابلة للتنفيذ.

2. رهان الشرعية الانتخابية والتفاعل مع الأزمات:

تسعى الأحزاب من خلال تصوراتها المالية إلى استعادة ثقة المواطن في المؤسسات التمثيلية، عبر طرح وعود مالية تحاكي انتظارات الشارع. غير أن هذه الوعود كثيرا ما تصطدم بواقع العجز البنوي، والمديونية، والقيود المفروضة من قبل الجهات المانحة (كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي). وبالتالي، فإن الرهان الانتخابي يضغط نحو تضخيم الوعود المالية دون ضمانات حقيقية عندما يتعلق الأمر بالتنزيل.

¹ دليمي جميلة، الضريبة وإشكالية الانتقال الديمقراطي بالمغرب " مساهمة في رصد سيرورة صناعة القرار الضريبي منذ سنة 1956"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين الشق، 2005، ص: 365.

² لخيار زهير، جائحة كوفيد 19 والتوازن الاقتصادي بالمغرب: سيناريوهات مرتقبة، مطبعة الأمانة-سلا، 2020 ص: 15.

3. رهان الدولة في وضعية تقشفية:

تتموضع الدولة المغربية، في كثير من الأحيان، في وضعية تقشف هيكلية، حيث توجه الموارد نحو تغطية النفقات الجارية وسداد الديون، أكثر من تمويل السياسات العمومية الجديدة¹. وهو ما يجعل الأحزاب أمام اختبار عسير:

كيف يمكنها صياغة وعود مالية موسعة في ظل واقع مالي منكمش؟

4. رهان تدبير الانتظارات المجتمعية:

تصطدم التصورات الحزبية بالارتفاع المتزايد في حجم المطالب الاجتماعية، خاصة في القطاعات الأساسية (التعليم، الصحة، الشغل)، ما يجعل من الضروري اعتماد برمجة مالية واقعية توازن بين الإمكانات والانتظارات. لكن البرامج الحزبية تميل غالبا إلى ترضية الشارع أكثر من تقديم مقاربات مهيكلية ومنضبطة وتنسجم مع الواقع العملي.

الرهانات المحيطة بالبعد المالي في البرامج الحزبية المغربية تبرز محدودية التفاعل العقلاني مع واقع المالية العمومية، وتظهر الحاجة إلى ثقافة حزبية مالية جديدة، تتجاوز الحسابات الانتخابية نحو مقاربات مستندة إلى الكفاءة والتقييم المسبق مع استحضار مبدئي الكلفة والنتيجة.

المحور الثاني: مدى صدقية التصور المالي في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية

سنعالج ضمن هذا المحور تحليلا نقديا لمصدقية البعد المالي في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية، وذلك من خلال التوقف عند حدود هذه البرامج من حيث الدقة والواقعية (الفقرة الأولى)، ثم من خلال تحليل التوظيف السياسي والانتخابي للبعد المالي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: حدود البرامج الحزبية من حيث الدقة والواقعية

رغم تنوع التصورات المالية في البرامج الحزبية المغربية، فإن معظمها يعاني من ضعف الدقة والصياغة التقنية، حيث تفتقر العديد من الوعود المالية إلى معطيات كمية أو تقديرات مالية واضحة. ويمكن رصد عدة مؤشرات تضعف من صدقية² هذه التصورات:

¹ العوني عبد الحميد، الانهيار المالي في المغرب " حالة من العجز الذاتي وأزمة السوق الدولي، رأي اقتصادي في الأزمة بعد 2008، مطبعة الأورو المتوسطية، 2013 ص:30.

² يروم مبدأ الصدقية ضمان صحة المعطيات والأرقام والتقديرات المتعلقة بالموارد أو النفقات في البرامج الانتخابية.

للاستزادة أكثر حول مفهوم الصدقية، يراجع:

- حاسون احمد، مبدأ الصدقية ورهان تحديث مالية الدولة " دراسة قانونية وقضائية مقارنة "، مطبعة الرشاد-سطات، الطبعة الأولى، 2021.

1. غياب الكلفة المالية للالتزامات:

تقدم غالبية الأحزاب وعودا طموحة كرفع الميزانيات، إحداث مناصب شغل، أو تعميم الحماية الاجتماعية، دون أن ترفقها بدراسة للكلفة أو جدول زمني دقيق للتنفيذ. هذا الغياب يفرغ التصور المالي من مضمونه الواقعي، ويجعله أقرب إلى خطاب تعبوي منه إلى مشروع مجتمعي فعلي.

2. هيمنة الشعبوية المالية:

تتجلى هذه الشعبوية في اللجوء إلى عبارات عامة وجذابة من قبيل "رفع الدعم"، "تحسين القدرة الشرائية"، "تخفيض الضرائب"، دون الإشارة إلى الآثار الجانبية أو الإمكانات الفعلية للدولة. وهي مقاربة تخاطب مشاعر الناخب أكثر من استهدافها لعقلنة السياسة المالية.

3. التكنوقراطية الغائبة أو الضعيفة:

تعاني الأحزاب، خاصة الصغرى أو الإدارية منها، من غياب التأطير التقني في صياغة البرامج المالية، مما يجعلها عاجزة عن بناء تصورات دقيقة ومبنية على النمذجة أو التحليل المالي. وفي بعض الحالات، يتم الاستعانة بخبراء خارجيين، لكن دون إدماج مضمون اشتغالاتهم في الخطاب الحزبي العام.

4. ضعف التخصيص الحزبي في السياسات القطاعية:

يلاحظ غياب الربط بين التصور المالي والبرامج القطاعية. فعلى سبيل المثال، يتم الحديث عن دعم الصحة أو التعليم، دون توضيح طبيعة الإنفاق، أو أولوياته، أو مصادر تمويله.

تظهر هذه المؤشرات أن البرامج المالية الحزبية، في غياب رؤية دقيقة وتكلفة مقدرة، تعاني من هشاشة في المضمون وصعوبة في تحقيق الشعارات، وهو ما يضعف ثقة المواطنين في مصداقية العرض السياسي المقدم مادامت السياسة غير قادرة على ترجمة آمالهم¹.

الفقرة الثانية: التوظيف السياسي والانتخابي للبعد المالي

لا يمكن فصل التصور المالي في البرامج الحزبية عن منطق التنافس الانتخابي، حيث يستعمل البعد المالي كأداة لتحقيق التموقع السياسي وكسب التعاطف الشعبي. وفي هذا السياق، يتحول الخطاب المالي من وسيلة عقلانية لتدبير المال العام إلى أداة سياسية دعائية، تتجلى في مجموعة من الظواهر نوردتها على النحو التالي:

¹ البازل بدر، السياسة الضريبية في المغرب دراسة سوسيوسياسية للنفقات الجبائية العقارية، رسالة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الخامس-الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-أكادال، 2007، ص:102.

1. التسليح الانتخابي للوعود المالية

تميل بعض الأحزاب إلى تقديم وعود مالية جذابة (كمنح دعم مباشر للأسر، أو خلق آلاف مناصب الشغل، أو إعفاءات ضريبية كبيرة)، دون تبرير مالي واقعي، مما يحول البعد المالي إلى سلعة انتخابية تسوق في الحملات لا كتصور استراتيجي بل كأداة استمالة للناخبين.

2. الشرعنة الرمزية للبرامج

يتم توظيف البعد المالي لتأكيد "جاهزية" الحزب للحكم¹ أو لتحمل المسؤولية، إذ يقدم البرنامج المالي كدليل على الكفاءة السياسية، حتى وإن افترق للجدية التقنية. وهنا تبرز مفارقة بين الخطاب الظاهري المدعوم بالأرقام والشعارات، وبين ضعف الرصيد البرنامجي الحقيقي القابل للتطبيق.

3. تضخم الوعود مقابل الواقع المؤسسي

في كثير من الأحيان، تتجاوز البرامج المالية الصلاحيات الدستورية الفعلية للأحزاب، خصوصا عندما تكون خارج الحكومة. ففتتج تدابير مالية لا تملك إمكانية تفعيلها، ما يعكس انفصالا بين الطموح السياسي والهندسة الدستورية والتقنية للمجال المالي.

4. ضعف الالتزام بالبرنامج بعد الانتخابات

يلاحظ بعد كل استحقاق انتخابي، أن كثيرا من الالتزامات المالية المعلنة في البرامج لا تجد طريقها إلى السياسات العمومية. وهذا ما يعزز العزوف الانتخابي وفقدان الثقة في جدوى المشاركة، ويطرح بحدة سؤال إشكاليا: أين ينتهي البرنامج الانتخابي وأين تبدأ سياسة الدولة؟

عموما، فإن البعد المالي يتحول من مضمون تقني إلى ورقة انتخابية توظف لأهداف شرعنة حزبية أو هيمنة رمزية. غير أن هذا التوظيف القصير المدى، يضعف من مصداقية الفعل الحزبي على المدى البعيد، ويعمق الفجوة بين المؤسسات والمجتمع.

وعلى سبيل الختم، فإن القراءة النقدية للتصور المالي في البرامج الحزبية المغربية كشفت لنا عن مفارقة عميقة بين الطموح السياسي والقدرة الواقعية على تفعيل الالتزامات المالية. فعلى الرغم من اختلاف المرجعيات وتنوع المقاربات، إلا أن معظم الأحزاب تشترك في تقديم تصورات عامة، يغلب عليها الطابع الدعائي أكثر من البناء التقني المحكم، وتغيب عنها الكلفة المالية الدقيقة، والبرمجة الزمنية الواضحة، والربط الجدي بين المشاريع والنتائج.

¹ فراج عادل، القرار العام وبلورة السياسة العامة: "مقاربة لسلطة الفاعلين في بلورة السياسة الضريبية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-مراكش، 2006، ص: 156.

والرهان الأساسي اليوم المطروح على الفاعل الحزبي لا يكمن في تنقيح البرامج الانتخابية الحزبية ولا في تصوراتها للمالية العمومية من حيث الشكل بالاستناد على الأرقام والتواريخ والتحليلات غير الواقعية، بل تتمثل في تطوير تصور حزبي مسؤول للمالية العمومية، يجعل من تدبير المال العام موضوعا لنقاش مجتمعي يتم التعاقد بشأنه، لا مجرد أداة لاستمالة الناخبين.

لائحة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

➤ الكتب:

- أبراش، إبراهيم. المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية. فلسطين: دار الفلاح، 2008.
- الخيار، زهير. جائزة كوفيد 19 والتوازن الاقتصادي بالمغرب: سيناريوهات مرتقبة. سلا: مطبعة الأمنية، 2020.
- العوني، عبد الحميد. الانهيار المالي في المغرب: حالة من العجز الذاتي وأزمة السوق الدولي، رأي اقتصادي في الأزمة بعد 2008. طنجة: مطبعة الأورو-المتوسطة، 2013.
- حاسون، أحمد. مبدأ الصدقية ورهان تحديث مالية الدولة: دراسة قانونية وقضائية مقارنة. سطات: مطبعة الرشاد، الطبعة الأولى، 2021.

➤ الأطروحات:

- دليمي، جميلة. الضريبة وإشكالية الانتقال الديمقراطي بالمغرب: مساهمة في رصد سيورة صناعة القرار الضريبي منذ سنة 1956. أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة الحسن الثاني-الدار البيضاء، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين الشق، 2005.
- فراج، عادل. القرار العام وبلورة السياسة العامة: مقارنة لسلطة الفاعلين في بلورة السياسة الضريبية. أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-مراكش، 2006.

➤ الرسائل:

- البازل، بدر. السياسة الضريبية في المغرب: دراسة سوسيوسياسية للنفقات الجبائية العقارية. رسالة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الخامس-الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-أكادال، 2007.

➤ الوثائق الرسمية:

- البرنامج الانتخابي الوطني لحزب التجمع الوطني للأحرار، 2021؛
- البرنامج الانتخابي الوطني لحزب الأصالة والمعاصرة، 2021؛
- البرنامج الانتخابي الوطني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، 2021؛
- البرنامج الانتخابي الوطني لحزب الاستقلال، 2021؛
- البرنامج الانتخابي الوطني لحزب العدالة والتنمية، 2021.

ثانيا :المراجع باللغات الأجنبية:

➤ **Books and Academic Studies:**

- Lo, James, Jonathan B. Slapin, and Oliver-Sven Proksch. *Ideological Clarity in Party Competition: A Theory and Measure of Election Manifestos*. University of Mannheim and University of Houston, 2013.

➤ **Articles:**

- Eder, Nikolaus, Marcelo Jenny, and Wolfgang C. Müller. “Manifesto Functions: How Party Candidates View and Use Their Party's Central Policy Document.” *Electoral Studies* 44, 2016.